

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 387 بَيِّنْهُمْ مَا فَمَّا لَمْ يُسَلِّمْ الْمُعَقُّودُ عَلَيْهِ لِّلْمُسْتَأْجِرِ
لَا يُسَلِّمُ لَهُ الْغَوْضُ وَالْمُعَقُّودُ عَلَيْهِ هُوَ الْعَمَلُ ، أَوْ أَثَرُهُ
عَلَى مَا بَيَّنَّاهَا ؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ . (زَيْلَعِي * . رَدُّ
الْمُحْتَارِ) . فَمَتَّى ، أَوْ فِي الْعَمَلِ الْمُسْتَحَقُّ الْإِجْرَةَ .
(اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 469 وَشَرَحَهَا) . وَعَلَى ذَلِكَ لَا تُسْتَحَقُّ الْإِجْرَةُ
فِي الْأَعْمَالِ الَّتِي يَكُونُ لَهَا أَثَرٌ كَالْخِيَاطَةِ إِلَّا بِالْفَرَاعِ مِنْ
الْعَمَلِ وَتَسْلِيمِ الْمُعَقُّودِ عَلَيْهِ لِّلْمُسْتَأْجِرِ أَمَّا فِي الْأَعْمَالِ
الَّتِي لَا يَكُونُ لَهَا أَثَرٌ ظَاهِرٌ كَحَمْلِ الْحِمْلِ فَتُسْتَحَقُّ الْإِجْرَةُ
فِيهَا بِالْفَرَاعِ مِنَ الْعَمَلِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 475 وَشَرَحَهَا) .
فَالْإِجْرَةُ الْمُشْتَرَكُ لَا يَسْتَحَقُّ الْإِجْرَةَ بِمُجَرَّدِ اسْتِعْدَادِهِ
كَالْإِجْرَةِ الْخَاصِّ ، مَا لَمْ يَقُمْ بِعَمَلِ مَا اسْتُؤْجِرَ لَهُ
وَأِنْ جَارَهُ وَمَهْمَا مَضَى مِنَ الزَّمَنِ وَهُوَ حَاضِرٌ لِلْعَمَلِ ؛ فَلَا
يَسْتَحَقُّ شَيْئًا مِنَ الْإِجْرَةِ كَمَا لَوْ اسْتُؤْجِرَ إِنْسَانٌ خِيَّاطًا
لِيَصْنَعَ لَهُ قُبَاءً فَمَّا لَمْ يَعْمَلْهُ لَا يَسْتَحَقُّ الْإِجْرَةَ . اخْتِلَافُ
الطَّرَفَيْنِ فِي أَدَاءِ الْعَمَلِ : إِذَا اخْتَلَفَ الطَّرَفَانِ الْمُسْتَأْجِرُ
وَالْإِجْرَةُ فِي أَدَاءِ الْعَمَلِ وَعَدَمِهِ ؛ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ مَعَ
يَمِينِهِ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْإِجْرِ ؛ لِأَنَّ الْإِجْرَةَ يَدَّعِي أَدَاءَ
الْعَمَلِ وَالْمُسْتَأْجِرُ يُنْكَرُ ذَلِكَ (تَنْقِيحُ فَتَاوَى ابْنِ زُجَيْمٍ .
رَدُّ الْمُحْتَارِ) فَلَوْ ادَّعَى الْإِجْرَةَ أَدَاءَ الْعَمَلِ وَطَلَبَ الْإِجْرَةَ
وَأَنْكَرَ الْمُسْتَأْجِرُ ؛ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَعَلَيْهِ حَلْفُ
الْيَمِينِ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْإِجْرِ . (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 76) . * * * *
* - (الْمَادَّةُ 425) : الْإِجْرَةُ يَسْتَحَقُّ الْإِجْرَةَ إِذَا كَانَ فِي مُدَّةِ
الْإِجَارَةِ حَاضِرًا لِلْعَمَلِ وَلَا يُشْرَطُ عَمَلُهُ بِالْفِعْلِ وَلَكِنْ لَيْسَ
لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ الْعَمَلِ وَإِذَا امْتَنَعَ لَا يَسْتَحَقُّ الْإِجْرَةَ .
وَمَعْنَى كَوْنِهِ حَاضِرًا لِلْعَمَلِ أَنْ يُسَلِّمَ نَفْسَهُ لِلْعَمَلِ وَيَكُونُ
قَادِرًا وَفِي حَالِ تَمَكُّنِهِ مِنْ إيفاءِ ذَلِكَ الْعَمَلِ . أَمَّا الْإِجْرَةُ
الَّتِي يُسَلِّمُ نَفْسَهُ بَعْضَ الْمُدَّةِ ، فَيَسْتَحَقُّ مِنَ الْإِجْرَةِ مَا

يَلْحَقُ ذَلِكَ الْبَعْضَ مِنَ الْأُجْرَةِ . (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 470) مِثَالُ
 ذَلِكَ كَمَا لَوْ أَجَرَ إِنْسَانٌ نَفْسَهُ مِنْ آخِرَ لِيَخْدِمَهُ سَنَةً عَلَى
 أَجْرٍ مُعَيَّنٍ فَخَدِمَهُ سَنَةً أَشْهُرٍ ثُمَّ تَرَكَ خِدْمَتَهُ وَسَافَرَ إِلَى
 بِلَادٍ أُخْرَى ثُمَّ عَادَ بَعْدَ تَمَامِ السَّنَةِ وَطَلَبَ مِنْ مَخْدُومِهِ
 أَجْرَ سَنَةِ الْأَشْهُرِ الَّتِي خَدِمَهُ فِيهَا ; فَلَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ
 لِمَخْدُومِهِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهَا بِحُجَّةٍ أَوْ نَسَهُ لَمْ يَقْضِ الْمُدَّةَ
 الَّتِي اسْتَأْجَرَهُ لِيَخْدِمَهُ فِيهَا . (الْبَيْهَقِيُّ) . وَإِنْ مَالَ لَا
 يُشْتَرِطُ عَمَلُ الْأَجِيرِ الْخَاصِّ بِالْإِفْعَالِ كَمَا وَرَدَ فِي هَذِهِ
 الْمَادَّةِ ; لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَنَافِعُ الْأَجِيرِ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ
 مُسْتَحَقَّةً لِلْمُسْتَأْجِرِ وَتِلْكَ الْمَنَافِعُ قَدْ تَهَيَّئَتْ وَالْأُجْرَةُ
 مُقَابِلُ الْمَنَافِعِ , فَالْمُسْتَأْجِرُ إِذَا قَصَّرَ فِي اسْتِعْمَالِ الْأَجِيرِ
 وَلَمْ يَكُنْ لِلْأَجِيرِ مَانِعٌ حِسِّيٌّ عَنْ الْعَمَلِ كَمَرَضٍ وَمَطَرٍ
 فَلِأَجِيرِ أَخْذُ الْأُجْرَةِ وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ (الزَّيْلَعِيُّ) . وَعَلَى
 ذَلِكَ فَلِلرَّاعِي الَّذِي اسْتَأْجَرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَجِيرًا خَاصًّا أَخْذُ
 الْأُجْرَةِ تَامَّةً مَا دَامَ حَاضِرًا لِلْعَمَلِ وَلَوْ هَلَكَ بَعْضُ الْمَوَاشِي
 , أَوْ كُلُّهَا (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . صُورَةُ تَقْسِيمِ الْأُجْرَةِ بَيْنَ
 الْأُجْرَاءِ الْمُتَعَدِّدِينَ : - . تَقْسِيمُ الْأُجْرَةِ عَلَى الرُّءُوسِ إِذَا
 كَانَ الْأُجْرَاءُ مُتَعَدِّدِينَ : فَلَوْ اسْتَأْجَرَ إِنْسَانٌ خَمْسَةَ رِجَالٍ
 لِحَفْرِ بئرٍ بِخَمْسِينَ قِرْشًا فَلِأُجْرَةِ تَقْسِيمٍ بَيْنَهُمْ بِالتَّسَاوِي
 وَلَوْ كَانَ عَمَلُ أَحَدِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ عَمَلِ الْآخَرِ مِنْهُمْ فَيَكُونُ
 لِكُلِّ وَاحِدٍ عَشْرَةُ قُرُوشٍ يَوْمَ مِيٍّ فَإِذَا مَرَضَ أَحَدُهُمْ يُنْظَرُ
 فَإِنْ كَانَ قَدْ قَبِلُوا الْعَمَلَ مُشْتَرَكِينَ ; فَلَا تَسْقُطُ أُجْرَةُ